الممارسات والاعتداءات المتكررة على الحرم الابراهيمي وعلى المقدسات الاسلامية الأخرى، من قبل المستوطنين اليهود، بدعم وتأييد كاملين من السلطات الرسمية (**وفا**، ٢٥/٥/١٩٨١).

وكانت الهيئات والمؤسسات الوطنية والشعبية، قد عقدت اجتماعاً يوم ٢٣/٥/١٩٨١، في مبنى البلدية، لمناقشة الأوضاع الخطرة التي تمر بها المدينة، بدعوة من رئيس البلدية بالوكالة مصطفى النتشه، الذي تحدث،خلال الاجتماع، فاضحاً الهجمة الاستيطانية اليهودية على وسط المدينة وداعياً الجميع إلى تحمُّل مسؤولياتهم كاملة مع المجلس البلدي لمواجهة تلك الهجمة. فأرسل اليه رؤساء بلديات، كل من غزة وطولكرم وقلقيلية، برقيات تأييد وتضامن، أعربوا فيها عن تأييدهم لموقف المجلس البلدي في الخليل، وأكدوا استنكارهم لعمليات الاستيطان هذه، ووقوفهم إلى جانب سكان المدينة ومجلسهم البلدي (**المصدر نفسه**).

ورداً على هذه السياسة، نفّذ سكان الخليل، يوم ٢٥/٥/١٩٨١، إضراباً رمزياً شاملاً عن العمل ولمدة ساعة واحدة. فجاء اضرابهم استجابة لدعوة الهيئات والمؤسسات الوطنية في المدينة، احتجاجاً على قرار سلطات الاحتلال الرامي إلى توطين عدد من اليهود في وسط المدينة (**وفا**، ٢٦/٥/١٩٨١).

وعلى الأثر، قام الحاكم العسكري باستدعاء رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي، إلى مقره، وهدّدهم بحل المجلس البلدي وبفرض عقوبات جماعية على السكان، فيما إذا استمرت أعمال الاحتجاج على عملية توطين عدد من اليهود في وسط المدينة (**المصدر نفسه**).

مصادرة الأراضي

قامت سلطات الاحتلال يوم ٢/٥/١٩٨١، باغلاق مساحات جديدة من أراضي بيت جالا تقدر بـ ٢٥٠ دونماً، تقع بالقرب من منطقة الرأس، في البلدة. وقد أنذرت سلطات الاحتلال أصحابها بعدم الاقتراب منها أو البناء فوقها. وأبلغ حاكم منطقة أريحا العسكري، المواطنين البدو، القاطنين في منطقة الخان الأحمر، قرب مستوطنة متسبيه يريحو، أن أراضيهم المحيطة بالمستوطنة، قد صودرت لحساب هذه المستوطنة، وطلب منهم إبراز بيانات أو وثائق تثبت ملكيتهم للأرض (**وفا**، ٧/٥/١٩٨١).

وكذلك اخبرت هذه السلطات مخاتير قرية يطا، في محافظة الخليل، يوم ٨/٥/١٩٨١، بمصادرة عشرة آلاف دونم من أراضي القرية المشجرة، وذلك من أجل اقامة المستوطنات. وجرت عمليات المصادرة هذه بالرغم من الاثباتات الرسمية التي أبرزها أصحاب هذه الأراضي والتي تؤكد ملكيتهم لها (**وفا**، ١٠/٥/١٩٨١).

كما أبلغت سلطات الاحتلال يوم ١٨/٥/١٩٨١، عشرين مواطناً من قرية جرير، في قضاء رام الله، قراراتها بمصادرة أراضيهم، الواقعة في وادي الأمعري والبالغة مساحتها أكثر من ١٣٠ دونماً، بين دير جرير وكفر مالك. وادعت سلطات الاحتلال، لتبرير مصادرتها لهذه الأراضي، أنَّ المصادرة تمت لأغراض عسكرية.

ورداً على طلب سلطات الاحتلال من أصحاب الأراضي التوجه لاستلام التعويضات عن أراضيهم، أكد أصحاب الأرض، رفضهم أيّ تعويض، وتمسُّكهم بحقهم فيها والدفاع عنها (**وفا**، ١٩/٥/١٩٨١).

وذكرت مصادر الأرض المحتلة، أنّ المستوطنين اليهود في مستوطنة قدوميم، قاموا يوم ١/٦/١٩٨١، باعتداء جديد على أهالي قرية كفرقدوم، قضاء نابلس، حيث استولوا من جديد على مئتي دونم من أراضي القرية، وقاموا باتلاف المزروعات (**وفا**، ٢/٦/١٩٨١).

واضافة إلى ذلك، قررت كل من دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية والكيرن كايميت (الصندوق القومي اليهودي)، البدء بحملة لتأمين مساحات اضافية من الأراضي، للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية. كما عُلم من الجلسة التي عقدتها اللجنة المشتركة، المؤلفة من الحكومة والوكالة اليهودية، أنه تقرر البدء بتحريج عشرات الآلاف من الدونمات، وتسييج مناطق واسعة (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٦٩، ١٧ و١٨/٦/١٩٨١، ص ١١).